تحديات المواطنة في سياق سياسي سلطوي الجزائر نموذجا.

Challenges of Citizenship in an Authoritarian Political Context Algeria as a Model.

شيبان سفيان *
جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس، الجزائر
chibanesofianeg29@gmail.com
Djillali LIABES University, Sidi Bel Abbes, Algeria

طلحة نورة
مخبر المرافق العمومية والتنمية
جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس، الجزائر
nora.talha@univ-sba.dz
Djillali LIABES University, Sidi Bel Abbes, Algeria

- تاريخ الإرسال: 2026/01/27 - تاريخ القبول: 2026/07/04- تاريخ النشر: 27/ 2026/07

الملخص: تقوم المواطنة على أساس الإطار القانوني لسلطات الدولة سواء في الجزائر أو في غيرها من دول العالم مع وجود اختلافات بناء على شكل النظام القانوني والسلطوي للدولة. في السياق الجزائري، تقوم المواطنة على مرتكز جوهري مفاده ارتباطها الوثيق بمبدأ الديمقراطية، إذ يستحيل تصور مواطنة فعلية دون وجود منظومة ديمقراطية قائمة على إطار دستوري وسياسي ومؤسساتي يكفل حماية الحقوق ويضمن للأفراد فرصًا متكافئة في ممارستها. وقد شهد مفهوم المواطنة، عبر مختلف المراحل التاريخية، تطورًا مستمرًا ارتبط بالتحولات الفكرية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها المجتمعات، غير أنّ ثباته ظل قائمًا في علاقته البنيوية بالديمقراطية. ففي ظل هذه الأخيرة نشأ وتطور مفهوم المواطنة في بيئات حضارية متعددة، الأمر الذي يجعل من الصعب فصل تاريخ المواطنة عن المسار التاريخي للديمقراطية، رغم أنّ وضوح هذه العلاقة وتبلورها بدقة لم يتجسد إلا في العصر الحديث.

الكلمات المفتاحية: المواطنة، الدستور، الديمقراطية، السلطة، الشعب، المجتمع.

Abstract: Citizenship is based on the legal framework of state authorities, whether in Algeria or elsewhere, with differences based on the form of the state's legal and authoritarian system.

In Algeria, citizenship stems from the fundamental idea that there is a close relationship between citizenship and democracy, such that the former cannot be conceived of except in the presence of the latter-that is, in the presence of a constitutional, authoritarian, and political framework that embraces and protects it and guarantees individuals the possibilities and opportunities to enjoy it. Throughout its long history, this concept has undergone several transformations in accordance with the intellectual, cultural, political, economic, social, and civilizational developments experienced by societies. However, it has generally remained closely linked to democracy. It was within the latter that the concept of citizenship emerged in diverse civilizational contexts. Consequently, the history of citizenship is difficult to separate from the history of democracy, even though the relationship between them only became clearer and more precise in the modern era.

Keywords: Citizenship- constitution- democracy- authority- people-society.

* المؤلف المرسل: شيبان سفيان

مقدمة:

تعدّ فكرة المواطنة مفهوماً راسخاً في التاريخ، إذ وإن كانت قد اكتسبت حضوراً قوياً في الفكر السياسي العالمي عقب الثورة الفرنسية، وأصبحت تتصدر خطابات الفاعلين السياسيين ومنظمات المجتمع المدني، كما باتت محور اهتمام الباحثين الأكاديميين في ظل تأثيرات العولمة وما تفرضه من ضغوط اقتصادية ومالية واجتماعية وثقافية على مختلف المجتمعات، فإن جذورها تمتد زمنياً إلى الفكر الفلسفي–السياسي اليوناني.

فقد ارتبطت المواطنة في اليونان القديمة بثلاثة مبادئ أساسية شكّلت جوهر الديمقراطية آنذاك، وهي: المساواة، والحرية، والمشاركة في الشأن العام[1]. ومع تراجع الديمقراطية بدءاً من العصر الروماني، وتحديداً خلال العصور الوسطى التي تميزت بسيادة الحكم الثيوقراطي المطلق، تراجع معها مفهوم المواطنة ليحل محله مفهوم "الرعية". غير أنّ هذا المفهوم عاد إلى الظهور بقوة مع عودة الديمقراطية في نهاية العصور الوسطى، في سياق تطور الفكر السياسي وصياغة مبادئ جديدة وتأسيس مؤسسات وآليات حكم حديثة [2]، وقد شهدت الثورة الفرنسية بوجه خاص تجسيداً عميقاً لفكرة المواطنة، حيث قدّمت نماذج وخطابات وممارسات عكست انتشار هذا المفهوم وتجذره، وأبرزت قدرته على اختراق الحواجز الاجتماعية والطبقية، مؤكدة مكانته كمبدأ مؤسس للحداثة السياسية [3].

أما في الفترة المعاصرة حظيت المواطنة بمختلف مفاهيمها باهتمام كبير في الأوساط المختلفة وتزايد هذا الاهتمام مع ظهور مفهوم ومصطلح جديد هز العالم لخطره المفرط وهو مفهوم العولمة [4]

وانطلاقًا من هذا التطور التاريخي والفكري، حرصت معظم الدول على تبني مبدأ المواطنة باعتباره ركيزة أساسية للحفاظ على هوية المجتمع وضمان أمنه واستقراره، فضلاً عن دوره في مواجهة مختلف التحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

---

[1] – ديريك هيتر– تاريخ موجز للمواطنة – ترجمة آصف ناصر ومكرم خليل– منشورات دار الساقي – بيروت – الطبعة الأولى 2007– ص 43

[2] – الكواري علي خليفة – مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية – مركز دراسات الوحدة العربية – الطبعة الأولى – 2013 – ص 104

[3] – ديريك هيتر– تاريخ موجز للمواطنة – مرجع سابق – ص 120

[4] – العولمة "La mondialisation" : هي ظاهرة عالمية تزيد من ترابط الاقتصادات والثقافات والمجتمعات عبر الحدود، مدفوعة بحرية انتقال السلع ورأس المال والأفكار والتكنولوجيا. تسعى العولمة لتوحيد العالم وجعله ك " قرية صغيرة " من خلال التبادل المتبادل وتقليل الحواجز، مما يسمح بالاستفادة الاقتصادية المتبادلة وتوسيع الأسواق، لكنها قد تؤدي أيضاً إلى تآكل السيادة الوطنية وتوحيد النمط الثقافي.

كما شهدت المواطنة بمفهومها اختلافات وتغيرات كثيرة في الاستخدام والمضمون والدلالة فلم تعد تعني العلاقة بين الفرد والدولة في مضمونها السياسي والقانوني بل تعدت الأمر من خلال الدراسات الحديثة وأصبحت من المفاهيم الاجتماعية بأبعاد وقيم تربوية، ثقافية، سياسية واقتصادية وغيرها من المجالات.

ارتبط مفهوم المواطنة في أساسه بإقرار المساواة [5] بين الموطنين رغم اختلاف عقائدهم ومبادئهم فتمخض عن ذلك مبدأ حق المشاركة الحرة للمواطنين المتساوين في عمل ومقومات السلطات السياسية والقانونية لكل دولة قائمة على هذا الأساس.

وفي هذا الإطار أعرب أحد المفكرين [6] عن هذا التحول والتغير المستمر الذي عرفه مفهوم المواطنة بقوله أنها شكل من أشكال الإنتاج الثقافي وينبغي أن نفهم تشكل المواطنة باعتبارها عملية أيديولوجية نعاين من خلالها أنفسنا وكذلك علاقتنا بالأخرين وبالعالم في نظام معقد من المصالح والعلاقات غالبا ما يكون متضاربا.

من جهة أخرى سعت الجزائر للاهتمام بمفهوم المواطنة وترقيته وتطويره كمحور لقياس التطور الاجتماعي والتنمية البشرية وتجسد ذلك في الإصلاحات المدرجة لذلك اهتم بها الدستور وجعل لها أبواب خاصة في معظم الدساتير المتعاقبة على النظام الجزائري.

ارتبطت المواطنة في المجتمع الدولي المعاصر بمفهوم الدولة الحديثة وفق المبادئ والأساسيات التي أقرها القانون الدولي العام والفقه القانوني، السياسي والإداري والتي سمت بمفهوم المواطنة من المنطق الجهة، العشيرة، الطائفة والقبيلة ومن ثقافة ومبادئ محدودة إلى مستوى راقي ورحب في المحور

وتعتبر المواطنة في النظام القانوني الجزائري هي علاقة قانونية واجتماعية بين الفرد والدولة تضمن للمواطن حقوقاً أساسية (مدنية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية) وتُلزمه بواجبات وتتجسد عبر الدستور

[5] – ويجد هذا التوجه أساسه في المبادئ الدولية لحقوق الإنسان، لاسيما ما نصّت عليه المادة 7 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 التي جاء فيها: "الناس جميعًا سواء أمام القانون، وهم يتساوون في حق التمتّع بحماية القانون دونما تمييز، كما يتساوون في حق التمتّع بالحماية من أي تمييز ينتهك هذا الإعلان ومن أي تحريض على مثل هذا التمييز."

[6] – طارق عبد الرؤوف عامر – المواطنة والتربية الوطنية " اتجاهات عالمية وعربية " – مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع – القاهرة – طبعة 2012 – ص 10.

والقوانين وتعتمد على مبادئ المساواة، الحرية، المشاركة، والمسؤولية، مع تزايد التركيز على المواطنة السياسية الفاعلة لتعزيز الديمقراطية والمشاركة الشعبية.

1- تأسيس ثقافة المواطنة في ظل دستور 1963.

في إطار المجموعة الوطنية الواحدة المبنية على أسس الدولة الحديثة بمبادئها، أساسياتها وحدودها الإقليمية دون النظر إلى أي عامل تفرقة أو تفضيل لجهة معينة. سعت الجزائر لتفعيل دور المواطنة.

فأصبحت منطق ضروري وأساسي يعبر عن السيادة وعن الفعالية الوطنية للسلطة في تحقيق وتفعيل دور المواطن في العمل السياسي، القانوني والإداري لتظهر في صورة الحقوق والحريات التي تضمنتها الدساتير.

بمجرد استقلال الجزائر سعت الدولة الجزائرية ممثلة في السلطات إلى إعداد منظومة قانونية وطنية لتسيير شؤون الدولة والمواطنين داخليا وخارجيا مع التصميم على تفعيل المواطنة كمبدأ ومفهوم لدولة حديثة فتم عرض مشروع الدستور على المكتب السياسي لمناقشته وتقويمه في يوليو1963، ثم عرضه كمشروع على المجلس التأسيسي [7] للتصويت عليه، لتتم الموافقة عليه من طرف الشعب عن طريق استفتاء شعبي في 8 سبتمبر 1963. لنجد أن القائمين على تأسيس أول دستور جزائري سعوا جاهدين لبث مبادئ المواطنة الأساسية للشعب الجزائري فتجسد ذلك العمل من خلال الفصل الخاص بالحقوق الأساسية والقائم على مجموعة المواد من 12 إلى 24.

1.1- حقوق وواجبات المواطنة في دستور 1963.

تتمتع المواطنة بأنواع رئيسية من الحقوق والحريات التي يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين في إقليم الدولة دون أي تمييز يتعلق بالدين، اللغة أو العرق أو أي مبادئ أخرى[8]. بمناسبة كون دستور 1963 أول صورة للجزائر المستقلة ولو تجدر الإشارة أن الجزائر بلد التاريخ وأنها دولة قائمة بذاتها قبل تاريخ الاستقلال سعت من خلال هذا الدستور إلى تحديد مجموعة من القواعد والأساسيات للمواطنة تعلقت بالحقوق الأساسية.

[7] – أُسس المجلس الوطني التأسيسي في الجزائر كأول سلطة تشريعية بعد استقلال الجزائر في 5 يوليو1962، وتألف من 196 عضوًا، أُجريت انتخابات المجلس عبر استفتاء شعبي يوم 20 سبتمبر 1962، بهدف تشكيل هيئة تشريعية تتولى وضع دستور الجزائر المستقلة حديثًا والمصادقة على تشكيل حكومة جديدة، تولى فرحات عباس رئاسة المجلس عقب تأسيسه

[8] – أماني غازي جرار، المواطنة العالمية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010 ص 100

1.2- الحق في الحرية، الحماية والمساواة

ركز دستور 1963 على المساواة التامة بين المواطنين من الجنسين في الحقوق والواجبات [9] كما أنه ركز على مجموعة معتبرة من الحقوق والحريات كانت في مجملها كأساس أو تأسيس للمواطنة بالمفهوم الحديث في الجزائر والدستور الجزائري.

إذ ركز دستور 1963 على الحق التام والكامل للحرية في إطارها القانوني بدءا بالحق في الحقوق الأساسية للإنسان والمواطن مشيرا إلى المساواة فيها ولاغيا لكل تمييز فيها يقوم على الجنس، العرق أو الحرفة من خلال المادة 39 والتي تأت كأول مادة للفصل الرابع المتعلق بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن، كما تم التأكيد على المساواة مما تضمنته المادة 40 من الدستور [10].

وسعت سلطات الدولة من خلال الدستور إلى التركيز من خلال المادة 41 على تكفل الدولة لتحقيق المساواة بين المواطنين بسعيها لإزالة العقبات في مختلف المجالات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، التي يمكن أن تعدم المساواة بين المواطنين أو المساس بحقوق وحريات الإنسان أو التي تحول دون المشاركة الفعلية للمواطن في الحياة السياسية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية.

1.3- حرية الرأي والتعبير.

اهتمت السلطات الجزائرية منذ استقلال البلاد وإنشاء أول دستور للجزائر في صورها الحديثة بحرية الرأي والتعبير للمواطنين وذلك ما تضمنته مادتين اثنتين من الدستور، المادة 4 والمادة 19 مؤكدتان على ضمان الجمهورية بكل سلطاتها للمواطن احترام آرائه ومعتقداته وتضمن له الممارسة الحرة لشعائره، وتم التأكيد على ضرورة ضمان الدولة ممثلة في سلطاتها للحريات على اختلاف أنواعها من الحريات السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الحقوق والحريات ساعية بمختلف أجهزتها ومؤسساتها إلى حمايتها من التعدي والانتهاك.

[9] – المادة 12 من دستور 1963: " لكل المواطنين من الجنسين نفس الحقوق ونفس الواجبات."

[10] – المادة 40 : " القانون واحد بالنسبة للجميع، ان يحمي أويكره أويعاقب" .

2- تأصيل ثقافة المواطنة بالميثاق الوطني 1976

أصبحت المواطنة ضرورة وطنية وإنسانية تتعلق بالحقوق والحريات التي تتضمنها الدساتير لذلك تم تأصيلها وتعزيزها من خلال الميثاق الوطني 1976، بدأ مجلس الثورة مشروعه الاجتماعي مباشرة عقب التصحيح الثوري والذي وجد استجابة لمبادئ ومطالب المجتمع الجزائري وطموحاته فالتزمت السلطة بناءا على الميثاق الوطني الإقرار والتأكيد على الحقوق والحريات الأساسية وكان لهذا الدستور الخيار الإشتراكي القائم على الطابع الاقتصادي والاجتماعي والإيديولوجي فاعتبرت الإشتراكية كخيار لا يمكن التنازل عليه ولا يمكن لأي تعديل دستوري المساس بها أو بمبادئها [11]. إذ خصص الدستور جزء خاص بالإشتراكية فاعتبرها تعميق للثورة المجيدة ثورة الفاتح نوفمبر فكان قد سبقه ميثاق 1976 [12] الذي كان قبله وأهم ما ميزه هو تحديد القانون لشروط اسقاط الحقوق والحريات لكل مواطن يستعملها قصد المساس بالدستور أو بالوحدة الوطنية أو بأمن الدولة أو بالثورة الإشتراكية [13].

1.2- حقوق وواجبات المواطنة في دستور 1976.

إثر حصول ما سمي بالتصحيح الثوري سعت السلطات في الجزائر إلى إعداد منظومة قانونية وسعي قوي للقيام بالجزائر وبالتوازي مع سياسة التنمية قام النظام السياسي بوضع ركائز الدولة الجزائرية وذلك من خلال المجال القانوني للدولة وساهمت القواعد الجماهيرية في إثراء المبادئ الأساسية للقانون الجزائري، ما يمكن أن يقال عن هذا النظام القانوني أنه ساهم في ترتيب البيت الجزائري ووضع ركائز لقيام الدولة الجزائرية الحديثة.

2.2- الحقوق المدنية والسياسية.

الحقوق والحريات الأساسية للإنسان مضمونة كما أن جميع المواطنين متساوون في الحصول على الحقوق والحريات دون تمييز بينهم أمام هاته الحقوق وممارسة الحريات في إطار قانوني دستوري بالإضافة إلى أداء الواجبات [14].

---

[11] – المادة 195 من الميثاق الوطني لسنة 1976

[12] – المادة 73 دستور 1976 أمر رقم : 76/97 مؤرخ في 1976/11/22

[13] – بدر الدين فرطاس – أسس الاشتراكية في الجزائر – دار الكوثر للنشر والتوزيع – 2013 – ص 123.

[14] – رابح لونيسي – هواري بومدين نصير المستضعين– دار المعرفة 1998 – ص 5.

فأكد القانون على مساواة جميع المواطنين أمام القانون وفي أي حال من الأحوال كما بدى ظاهرا التأكيد على دور المرأة وفعاليتها كما ضمن للمرأة الجزائرية كل الحقوق السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية سواسية مع الرجل دون أدنى تمييز.

كما حرص الدستور على ضمان وحماية مختلف الحقوق والحريات السياسية كحق الجنسية فضلا عن حق كل موطن في تقلد الوظائف العامة للدولة في المادتين 43 و44 كما أضافت المادة 45 مبدأ الحماية للمواطن بعدم تجريمه ما لم يرتكب فعل إجرامي صريح بحسب القانون وأن كل مواطن بريء ما لم تثبت إدانته بحسب المادة 46، فضلا عن تأكيد المادة 47 على ضمان تعويض للفرد إذا تعرض لضرر[15].

حصل المواطن في النظام القانوني الجزائري على الحرية التامة في المعتقد وإبداء الرأي وضمن له حق إنشاء الجمعيات وكذا حرية التنقل عبر التراب الوطني دون حواجز أو عقبات وأيضا له الحق في الخروج من أرض الوطن وللمواطن الجزائري أن ينتخب وينتخب إذا ما توافرت فيه الشروط القانونية تبعا للما نص عليه القانون إلى جانب حقه النقابي الذي منحه إياه [16].

3.3- واجبات المواطنة دستور 1976

بمقابل حقوق وحريات المواطنة هنالك واجبات يتطلب على المواطنة القيام بها أمام السلطات وذلك لتقوم الدولة قياما جيدا وتحافظ على نفسها، من بينها دفع الضرائب وعدم التملص منها حسب قدرات كل مكلف بها .احترام القوانين والعمل بها والدفاع عنها في وجه من ينتهكها مع علمها واتقانها للعمل بها واحترامها والدفاع عن الدولة وحمايتها وتأدية الخدمة الوطنية لخدمة الصالح العام، والعمل من جهة أخرى على تنمية البلاد، كما تلعب الأسرة والتي تعتبر نواة المجتمع دورا هاما في تربية الأبناء وتعليمهم عبر المؤسسات التعليمية بمختلف مراحلها ليكونوا ذخرا للبلاد والمجتمع بصفة عامة.

[15] – مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية العدد الثالث ماي 2019 – ثقافة المواطنة في ظل الدساتير الجزائرية – مقراني جمال – جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي الجزائر– ص 92.

[16] – مقراني جمال – نفس المرجع – ص 92.

3- ازدهار ورقي المواطنة بدستوري 1989 و1996

خلال فترة الثمانينات عرفت الجزائر أمور متعددة على مختلف الأصعدة بدءا بأزمات اقتصادية متعددة وظهور مبادئ سياسية جديدة مغايرة لطبيعة نظام الحكم بالجزائر ورقي فكر المواطن الجزائري الذي سعى إلى الفاعلية الاجتماعية والاقتصادية داخل الدولة وسعيه للمشاركة في مجالات عدة الأمر الذي أدى إلى تعبير الشعب الجزائري عن ذلك من خلال العنف والشغب الممارس والذي قوبل بتدخلات للدولة حتى بلغ الأمر باستعمال الجيش، وهذا الواقع كان له نتائج مدمرة أدت إلى انتهاك صارخ من طرف مصالح الدولة لحقوق وحريات المواطنين مما أجبرها للسعي الفوري لمصالح البلاد إلى تفعيل واقع عملي يوفر للشعب أفكارا جديدة بعيدة ومختلفة تماما عن تلك المنتهجة سابقا [17].

فتم اصدار دستور 1989 متميزا بالأفكار ومعطيات جديدة حيث تخلت الدولة عن المنهج الاشتراكي وتبنت المنهج الرأسمالي، وتغيير جذري للمسار السياسي بفتح الباب أمام التعددية الحزبية.

وتعتبر القفزة النوعية التي ميزت دستور 1989 عن غيره من الدساتير السابقة هو إفراده لفصل كامل من تضمنت فيه بيانا للحقوق والحريات التي يتمتع بها المواطن الجزائري، وهوما ميز الفصل الرابع من الباب الأول تحت عنوان الحقوق والحريات بـ 38 مادة.

1.3- الحقوق الفردية.

تعتبر الحقوق الفردية مجموعة الحقوق التي تشمل الحقوق المدنية والسياسية، الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. ولقد تضمن الدستور بالمادة السابعة أن السلطة التأسيسية ملك للشعب، إذ يمارس الشعب سيادته عن طريق المؤسسات الدستورية التي يختارها هو، كما أنه يمارس هاته السيادة عن طريق الإستفتاء وعن طريق ممثليه المنتخبين، وأكدت المادة العاشرة منه على الحرية التامة للشعب في اختيار ممثليه وأن

لا حدود لتمثيل الشعب إلا وفق الأسس والأطر التي نص عليها الدستور وقانون الإنتخاب، كما نص الدستور صراحة على معاقبة المتعسف في استعمال السلطة [18].

[17] – مقراني جمال – نفس المرجع – ص 94.

[18] – دستور 1989 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي 18-89

4- ثقافة المواطنة في ظل دستور 1996

أكدت سلطات الدولة على الضمان للحقوق والحريات الأساسية الفردية والجماعية وتأسيس حق الشعب [19] في الاختيار وإضفاء الشرعية على ممارسة السلطات ويتحقق فيها تفتح الإنسان كمواطن بكل أبعاده [20].

إلى جانب هذا نجد أن النظام القانوني تضمن الحقوق والحريات المنصوص عليها في مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 وكذا العهدين الدوليين لسنة 1966

وقد أكد القانون على ضمان الحقوق والحريات للمواطن الجزائري وهوما تضمنه فصل كامل من الدستور وهو الفصل الرابع والذي تضمن 31 مادة حددت بوضوح مبادئ حقوق وحريات المواطن الجزائري.

1.4- الحقوق والحريات الفردية

ولقد تم فصل الحقوق والحريات بنظام تام وتم تمييز كل حق على حدى فأكد القانون أن المواطنين الجزائريين متساوين أما القانون دون تمييز قائم على المولد، العرق، الجنس، الرأي أو أي شرط أو ظرف أخر إما شخصي أو اجتماعي وأكدت المادة 30 على حق التمتع بالجنسية الجزائرية استنادا على قانون الجنسية والمادة 31 والتي أشارت إلى ضمان الحق كمساواة المواطنين في الحقوق والواجبات وضمان الإعتراف بشخصية الإنسان.

هذا بالإضافة إلى مواد عدة والتي منحت الفرد حق الدفاع عن نفسه فردا أو جماعة، واعتبر حق الكرامة كحق أساسي داخل الدولة الجزائرية، يجب التأكيد عليه وتحقيقه وكذلك حمايته.

---

[19] – عبد الحميد متولي القانون الدستوري والأنظمة السياسية مع المقارنة بالمبادئ الدستورية في الشريعة الإسلامية – ط1 – منشأة المعارف الإسكندرية – مصر – 2005 – ص 28.

[20] – الدستور فوق الجميع وهو القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات الأساسية الفردية والجماعية ويحمي مبدأ حرية اختيار الشعب ويضفي الشرعية على ممارسة السلطات ويكفل الحماية القانونية ورقابة عمل السلطات العمومية في مجتمع تسوده الشرعية ويتحقق فيه تفتح الإنسان بكل أبعاده

2.4- الحقوق والحريات الجماعية

ومن أهم مبادئ الحريات والحقوق الجماعية تمثلت في سعي دائم للمواطن للحفاظ على الاستقلال الوطني ودعمه لضمان المحافظة على الهوية والوحدة الوطنية وحماية الحريات الأساسية للمواطن والحق في الإزدهار الاجتماعي والثقافي فضلا عن القضاء عن استغلال الإنسان للإنسان، إلى جانب حق حماية الاقتصاد الوطني، كما تم التأكيد على حق الشعب في اختيار ممثليه، والقانون إلى حق الشعب في الأمن الجماعي والذي يتضمن أمن الأشخاص وممتلاكاتهم.

5- ثقافة المواطنة دستور 2016

بمبادرة من رئيس الجمهورية جاء التعديل الدستوري الجزائري لعام 2016 [21]، وتدخل المجلس الدستوري عن طريق رأي معلل [22] ومصادقة البرلمان[23] ودون عرضه على الاستفتاء الشعبي وهي نفس الطريقة التي عرفتها التعديلات الأخرى لدستور سنة 1996 بداية من التعديل الدستوري لسنة 2002 ثم لعام 2008، أي دون العرض على الاستفتاء الشعبي.

أكدت هاته التعديلات التي أدخلت لتكريس أهداف، متعلقة بالحقوق والحريات الأساسية المتعلقة بترقية حقوق السياسية للمرأة، في حين كان الهدف الأخر منصب على السلطة التنفيذية من حيث تمكين الحق في الترشح لرئاسة الجمهورية لأكثر من عهدة رئاسية.

وتكريسا لالتزامات الدولية لاسيما لمبدأ المساواة أمام القانون كتطبيق له مبدأ المساواة أمام القضاء باعتبار أن الجهات القضائية حامية للحقوق والحريات تكفل احترام القانون وتعاقب كل من يعتدي على الحقوق والحريات، نص التعديل الدستوري على ضمان المحاكمة المنصفة وكذلك منع الحجز أو الحبس في الأماكن التي لا ينص عليها القانون ومنع الحجز أو الحبس في الأماكن غير المقررة قانونا وإلزامية إبلاغ الشخص الموقوف بحقه في الاتصال بعائلته.

---

[21] – دستور 2016 الصادر بموجب القانون رقم 01/16 بتاريخ : 2016/03/06 الحريدة الرسمية رقم 14 الصادرة بتاريخ : 2016/03/07.

[22] – رأي المجلس الدستوري رقم 01 / 16 رت د/م د المؤرخ في 2016/01/28 المتعلق بمشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري، جريدة الرسمية للجهورية الجزائرية، العدد رقم 06 المؤرخة في 2016/02/03

[23] – مرسوم رئاسي رقم 16 / 46 المؤرخ في 30 يناير 2016 المتضمن استدعاء البرلمان المنعقد بغرفتيه الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 6 المؤرخة 3 فيفري 2016 ، ثم صادق البرلمان في2016/02/07 على هذا المشروع، تم أصدره رئيس الجمهورية في 7 مارس 2016 بمقتضى القانون رقم 01 / 16

إلى جانب إلزامية الفحص الطبي للقصر بالإضافة إلى نص المؤسس الدستوري على هذه الحقوق والحريات، أسس آلية جديدة لحماية هذه الحقوق والحريات هي المجلس الوطني لحقوق الإنسان وهوهيئة استشارية يوضع لدى رئيس الجمهورية، ويضطلع بمجموعة من الاختصاصات في إطار حقوق وحريات الإنسان.

6 – قيم المواطنة في التعديل الدستوري 2020

تحتل المواطنة مكانة هامة وبارزة في اهتمامات مؤسسات الدولة، وقد ظهر هذا الاهتمام في التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020، الذي مس عدة قضايا متعلقة بحقوق الإنسان لا سيما المشاركة السياسية والمجتمع المدني، والتي سوف تؤدي بدون شك إلى تحقيق التلاؤم بين نصوص الدستور وتطور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية مما يساهم في تفعيل وتجديد قيم المواطنة بما يخدم تماسك أفراد الأمة واستقرارها.

تبنى المشرع الجزائري في التعديل الدستوري لسنة 2020 فكرة المواطنة والتي اتضحت معالمها ومقوماتها بدءا بديباجة الدستور والتي جاء فيها بأن الشعب الجزائري عازم على جعل الجزائر في منأى عن الفتنة، العنف وكل التطرف، وعن كل خطابات الكراهية وكل أشكال التمييز من خلال ترسيخ قيمة الروحية والحضارية القائمة على الحوار والمصالحة والأخوة في ظل احترام الدستور وقوانين الجمهورية [24].

وجاء كذلك أنه يعتزم بأن يبنى بهذا الدستور مؤسسات أساسها المشاركة لكل جزائري وجزائرية في تسيير الشؤون العمومية والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وضمان حرية الأفراد في إطار دولة جمهورية وديمقراطية، وأنه يتطلع أن يجعل من الدستور الإطار الأمثل لتعزيز الروابط الوطنية وضمان الحريات الديمقراطية للمواطن.

إذ أن التعديل الدستوري لسنة 2020 حدد أهداف المؤسسات العمومية في ضمان المساواة بين كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والحريات والواجبات وإزالة كل العقبات التي تحول دون المشاركة الفعلية

[24] – المرسوم الرئاسي رقم : 442/20 المتضمن التعديل الدستوري الصادر بتاريخ : 2020/12/30 الجريدة الرسمية عدد: 82 الصادر بتاريخ : 2020/12/30.

للجميع في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهوما يؤكد أن المواطنة تعد أسمى درجات العدالة عند التعامل بين أبناء الوطن بصفتهم متساوين بحسب الأصل في الحقوق والواجبات. [25]

ولا فرق بين المواطنين على أساس العقيدة أو الدين، الجنس أو الأصل وهوما يعني في حقيقته إعلاء كامل لقيمة المواطن وتطبيقا شاملا لأهم مبادئ حقوق الإنسان التي نصت عليها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية [26].

الخاتمــة

من خلال البحث تبينت مجموعة من النتائج في مجال السلطة وحقوق الإنسان أهمها أن المواطنة تعمل على تحكيم وتنظيم عمل السلطة بكل مكوناتها ومؤسساتها من خلال ضمان استمرار الدولة والمجتمع عن طريق تمكين المواطن من حقوقه واجباته وكذلك تمكين السلطات لحقوقها وواجباتها، والعمل من أجل رفعة الوطن، تقدمه وازدهاره.

كما نجدها تعمل على تشكيل شخصية المواطن والهوية الجماعية لمواطن ثقافية، اجتماعية وفلسفية على عكس التناقضات المسجلة في مظاهر سلوكيات المواطنين الجزائريين، فضلا عن سلوكيات دنيئة تمارس من طرف الناس متجاهرين بها، قد يبدي تفسيرا واضحا لعدم قدرة مؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية والثقافية في بناء مواطنة رفيعة ومتماسكة وعلى رأسها الأسرة والمجتمع المدني.

فإن الأزمات التي يعيشها المجتمع في مرحلة تحول كحال مجتمعنا انعكست على الهوية الوطنية وفي بناء مواطن المستقبل وتحويل الأخلاق الفردية والجماعية إلى سلوكات مدنية يمكن من خلال تفاعلها أن تعطينا مجتمعا مدنيا ناجحا بمواطنة رفيعة ومتميزة.

إن تأسيس مواطنة حقيقية وفعالة ضمن أطر المجتمع المدني ترتكز أساسا على وجود شراكة حقيقية بين كل مؤسسات المجتمع مع تفعيل دور الدولة كمؤسسة مركزية شاملة تمارس تدخلات في مختلف المجالات اجتماعية، ثقافية واقتصادية وغيرها من المجالات الأخرى.

[25] – محمد أحمد عبد المنعم، مبدأ المواطنة والإصلاح الدستوري، دراسة تحليلية مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة نشر، ص 4.

[26] – خلفة نادية، المواطنة كمؤشر للديمقراطية وكمسألة دستورية الجزائر نموذجا، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد التاسع، جوان 2016، ص 94.

ولتحقيق مجتمع مدني فعال يجب أن يبنى على قاعدة المواطنة الصحيحة والفعالة وذلك متى تحقق له المزيد من الحريات المدنية والتوعية الثقافية وإعادة الإعتبار للقيم الوطنية الجزائرية الأصيلة مع الانخراط الإيجابي في الإطار الثقافة العالمية والانسانية.

كما أن التربية الأسرية أهم وأخطر القضايا المطروحة مع السعي لتحقيقها حمايتها والعمل على عدم فقدها، ويجب على النظام السياسي أن يجعلها من أوائل اهتماماته، والسعي المستمر بالتوافق معها إلى إصلاح النظم المدرسية بدءا بالمدرسة وصولا إلى الجامعة.

إذ يجب أن ترتقي هاته المؤسسات التربوية والتعليمية إلى مؤسسة اجتماعية ثانية في الترتيب من بعد الأسرة في الإعداد والتنشئة بالإعداد العمل والفعل وليس بالكلام فقط.

تبقى العلاقة بين السلطة والمواطنة علاقة مشتركة متبادلة مؤسسة على التداخل، التكاتف والعمل المتبادل من أجل الوصول بمقام الدولة إلى سبل ورقي أعلى، إذ أن كل طرف قائم على مبادئ وأساسيات الطرف الأخر، وكل طرف يتقوى ويعمل بنشاط وقوة الطرف الأخر، إذ أن السلطة تقوم على سعي المواطنة الدائم والمستمر في الحصول على دولة قوية، وترتقي المواطنة متى عملت السلطات على ازدهارها ورقيها.